موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة



أ.د. عبدالعظيم فتحي خليل







جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بالقاهرة

موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة

من الاستعمالات المعاصرة

تأليف

أ . د / عبد العظيم فتحي خليل

رئيس قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة

حول البحث ومؤلفه

مؤلف البحث: أ.د/ عبد العظيم فتحي خليل رئيس قسم اللغويات بالكلية.

عنوان البحث:موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة.

محتويات البحث:

يتكون من مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، تتلوها خاتمة، وثبت للمصادر، وفهرس للموضوعات.

فالمقدمة تبين كيف ظهرت فكرة البحث لدي الباحث، والخطة التي سار عليها في بحثه.

والتمهيد فيه بيان مختصر للمراحل التي مر بها إنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والأهداف التي أنشئ لأجلها، ومنها دراسة ما يشيع في لغة المعاصرين وكتاباتهم من ألفاظ وعبارات تستوقف الناقد اللغوي، وعرضها علي ميزان قواعد اللغة.

والمبحث الأول عنوانه: حول ما أجازه المجمع من استعمالات المعاصرين في الألفاظ المفردة.

وفيه ما يقرب من ستين لفظًا مفردًا أجازها المجمع من تلك الاستعمالات.

والمبحث الثاني عنوانه: حول ما أجازه المجمع من استعمالات المعاصرين في التراكيب.

وفيه ما يقرب من ستين تركيبًا أجازها المجمع من استعمالاتهم.

والمبحث الثالث عنوانه: حول ما توقف المجمع في إجازته من التراكيب.

وفيه عشرة تراكيب توقف مؤتمر المجمع في إجازتها مع التعقيب علي موقفه.

والمبحث الرابع عنوانه: ملاحظ حول قرارات المجمع الخاصة باستعمالات المعاصرين.

ويشتمل علي نماذج لقرارات خلت من التعليل والتوجيه، وأخري تصحح الاستعمال المعاصر مع التعليل، وثالثة تصححه مع التوجيه، ورابعة تجمع بين التعليل والتوجيه، وخامسة تبين الأوجه الجائزة، وسادسة خرجت عن المألوف في الاستعمال اللغوي، وسابعة وضعت فيها قواعد حديثة تراعي استعمالات المعاصرين.



والمبحث الخامس عنوانه: حول أثر موقف المجمع من الاستعمالات المعاصرة في اللغة.

وفيه بيان لخمسة أمور ترتبت علي عناية علماء المجمع بهذه الاستعمالات أولها: البت بشأن بعض المفردات والتراكيب والحكم بصحة استعمالها، والثاني: الاتجاه إلي تكملة فروع أي مادة لغوية لم تذكر بقيتها المعاجم، والثالث: وضع الضوابط التي تحكم استعمالات المعاصرين فيما يؤدي إلي تنمية اللغة، والرابع: البت في قياسية أمور كانت قديمًا مقصورة علي السماع، والخامس: إضافة قواعد في النحو أو التصريف تقتضيها الاستعمالات المعاصرة.

والخاتمة فيها نتائج البحث

هذا، وبالله التوفيق.



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي حفظ اللغة العربية، وهيأ لها أسباب النمو والكمال.

وصلي الله علي سيدنا ومولانا محمد الذي أدبه ربه فأحسن تأديبه فصار القدوة في كل مجال، ورضي الله عن آله وصحبه الأبطال.

وبعد

فإنَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة هدف منذ نشأته إلي الحفاظ على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر والبحث في كل ما له شأن في تقدم هذه اللغة.(١)

وعندما وضع المجمعيون الأوائل لائحة المجمع أكدوا علي تلك الأهداف التي أنشئ المجمع لأجلها، وأضافوا إلي ذلك هدفًا ملحًا وهو بيان ما يجوز استعماله لغويًا وما يجب تجنبه من الألفاظ والتراكيب في التعبير، والعناية بتيسير اللغة العربية في كتابتها وقواعدها، ووضع مصطلحات عربية للعلوم والآداب والفنون.(٢)

وانطلاقًا من هذه الأهداف نظر علماء المجمع فيما يشيع في استعمالات المعاصرين من الألفاظ والأساليب وقاموا بعرضها علي ميزان قواعد اللغة، وأقروا منها ما يتفق مع تلك القواعد أو لا يتعارض معها، واتخذ المجمع قرارًا حول تتبع الألفاظ والأساليب الشائعة في الاستعمال المعاصر، وفيه يقول:"**قرر المجمع تتبع الألفاظ والأساليب الشائعة إن في الصحف والمجلات أو المسرح والإذاعة أو الرسائل والكتب واتخاذ قرارات فيها تنشر علي الجمهور طبقا لقانون المجمع فتسد حاجة وتحقق قسطًا من التهذيب والإصلاح**".(٣)

---

(١)انظر :مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ١٠.

(٢)انظر :مجمع اللغة العربية دراسة تاريخية صـ ٣٥ . ٣٦.

(٣)انظر :مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٦/١.

ومنذ أن اتخذ المجمع هذا القرار رأيناه يتتبع ما شاع علي ألسنة المعاصرين من ألفاظ أو تراكيب محاولا أن يجد لها ظهيراً يؤيد استعمالها من سماع صحيح أو توجيه مقبول؛ ومن أجل ذلك كانت فكرة هذا البحث وعنوانه:"**موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة**"فهو يبين موقف المجمع من هذه الاستعمالات، وأثر ذلك الموقف علي اللغة العربية.

ويحتوي هذا البحث علي **مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث.**

وقد جعلت **التمهيد:** للحديث بإيجاز عن المراحل التي مر بها إنشاء المجمع، وعن الأهداف التي أنشئ لأجلها.

والمبحث الأول: حول ما أجازه المجمع من استعمالات المعاصرين في الألفاظ المفردة.

والمبحث الثاني: حول ما أجازه من استعمالات المعاصرين في التراكيب.

والمبحث الثالث: حول ما امتنع المجمع من إجازته من التراكيب.

والمبحث الرابع: ملاحظ حول قرارات المجمع الخاصة باستعمالات المعاصرين.

والمبحث الخامس: حول أثر موقف المجمع من الاستعمالات المعاصرة في اللغة العربية.

وأسال الله . تعالي . التوفيق لإتمام هذا البحث، وأن ينفع به، ويحقق ما أرجوه منه من الفوائد للناطقين بلغتنا العربية الخالدة، إنه سبحانه سميع مجيب.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

تمهيد

إن إنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة مر بأربع مراحل فيما يلي بيانها باختصار:

المرحلة الأولي: بدأت في أوائل القرن التاسع عشر، وهي مرحلة التفكير بصوت عال من أهل الغيرة علي اللغة العربية في إنشاء هذا المجمع أو ما شابهه.

المرحلة الثانية: بدأت في النصف الثاني من ذلك القرن، وهي مرحلة الدعوة إلي إنشاء جمعيات أدبية ولغوية، أو مجمع للحفاظ علي اللغة العربية، وبعبارة أخري الدعوة إلي إنشاء هيئة قادرة مكفولة الوسائل لخدمة اللغة العربية.

المرحلة الثالثة: بدأت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وفيها محاولات لإنشاء المجمع لم يكتب لها الدوام والبقاء .

المرحلة الرابعة: بدأت في العقد الرابع من القرن العشرين، وهي مرحلة إنشاء المجمع الحالي إلي يومنا هذا، حيث صدر في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٢م مرسوم ملكي بإنشاء مجمع اللغة العربية، وتقرر أن يكون تابعًا لوزارة المعارف، وأن يكون مقره مدينة القاهرة، وحدد أغراضه وأهدافه، وهي أربعة:

١_أن يحافظ علي سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة علي العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد في معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.

٢_أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثًا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها.

٣_أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

٤_أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه فيه بقرار من وزير المعارف العمومية.

كما نص في المادة الثالثة علي أن يصدر المجمع مجلة تنشر فيما تنشر أبحاثه التاريخية وقوائم الألفاظ والتراكيب التي يري استعمالها أو تجنبها، وتتقبل مناقشات الجمهور واقتراحاته، وأن ينشر علي الطريقة العلمية من النصوص القديمة ما يراه لازمًا لأعمال المجمع ودراسات فقه اللغة.



وقد افتتح المجمع رسميًا في صباح يوم الثلاثاء ٣٠ من يناير سنة ١٩٣٤م، وبدأ دور الانعقاد الأول للمجمع في اليوم نفسه، وبدأ أعضاؤه في وضع اللائحة الداخلية والأسس الإدارية التي تقوم عليها أعمال المجمع في المستقبل، ونصت اللائحة علي تحقيق الأهداف والأغراض التي صدر بها المرسوم الملكي، وزادت علي ذلك أن للمجمع الحق في دراسة قواعد اللغة، وأن يتخذ عند الضرورة من آراء أئمتها ما يوسع القياس فيها لتفي بالأغراض العلمية وغير العلمية، وأن يستبدل بالألفاظ العامية والأعجمية غيرها من الألفاظ العربية التي استخدمها الأسلاف، فإن لم توجد أسماء عربية قديمة وضعت أسماء جديدة عن طريق الاشتقاق، أو المجاز أو غيرهما، وإذا تعذر ذلك لجأ المجمع إلي التعريب، وأن يقوم المجمع أيضًا بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها. (١)

وهذه الأهداف تطلب تحقيقها إنشاء كثير من اللجان التي تساعد علي ذلك مثل: لجنة الألفاظ والأساليب، ولجنة تيسير الكتابة العربية، ولجنة الخط والطباعة، ولجنة المعجم الكبير، واللجان الخاصة بالمصطلحات العلمية وغيرها.

وعنيت لجنة الألفاظ والأساليب بدراسة ما يشيع في لغة المعاصرين وكتاباتهم من ألفاظ أو عبارات تستوقف الناقد اللغوي، وعرضها علي ميزان قواعد اللغة، وإجازة كثير منها ما دامت تسمح بها القواعد والضوابط اللغوية وتضمن كتاب:"**الألفاظ والأساليب**" قرارات تلك اللجنة مع بيان ما أقره مجلس المجمع ومؤتمره منها، وما توقف في قبوله، مع عرض البحوث والمذكرات التي استندت إليها، كما تضمن كتاب:"**في أصول اللغة**" قرارات أخري تدور حول هذا الهدف.(٢)

وسوف أقتصر في بحثي هذا علي ما ورد من الألفاظ والأساليب وما دار حولها في الجزءين الأول والثاني من كتاب الألفاظ والأساليب الذي أعد مادتها الأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع.

وأسأل الله التوفيق.

---

(١)انظر: كلية اللغة العربية بالقاهرة وثمانون عامًا في خدمة اللغة العربية وحمايتها من صـ ٢٦٢ إلي صـ ٢٦٨.

(٢)انظر:المصدر السابق صـ٢٧٤ . ٢٧٨ . ٢٧٩.



المبحث الأول

حول ما أجازه المجمع من استعمالات المعاصرين في الألفاظ المفردة

في هذا المبحث سأقوم بتتبع ما أجازه المجمع من تلك الألفاظ مع تقسيمها إلي أسماء وأفعال،**وسأبدأ بالأسماء فأقول:**

أ . أجاز المجمع استعمال كلمة "**أقصوصة**" مع كونها لفظة مولدة لا وجود لها في معجم اللغة لكنها شاع استعمالها بمعني القصة القصيرة، فألحقها المجمع بالألفاظ التي تجمع علي "**أفاعيل**" مثل:"**أكذوبة**" و"**أسطورة**" ونحوهما. [١]

. وأجاز استعمال كلمة "**إرفاق**" مصدرًا لـ"**أرفق**"، وكلمة "**مرفَق**" اسم مفعول منه، و"**الإرفاق**" بمعني المصاحبة، و"**أرفق**" بمعني صحب، و"**مرفق**" بمعني ذو صحبة، ولا وجود في المعاجم لـ"**أرفق**" بهذا المعني، لكنه بني تلك الإجازة علي قرار له بقياسية تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة.[٢]

. وأجاز استعمال كلمة "**انضباط**" بمعني حدوث الضبط والتزام القواعد أو النظام العام، وأمهات المعاجم العربية لم تثبت ذلك، وإنما بنيت الإجازة علي بناء فعل مطاوع لـ" **ضبط** " وهو "**انضبط**".[٣]

. وأجاز استعمال "**الأنشطة**" للدلالة علي جملة الأعمال المتنوعة التي يمارسها المرء أو الجماعة في الحياة العامة من رياضية واجتماعية وثقافية، وهذا مبني علي جواز جمع المصدر وهو "**نشاط**"، وعلي جواز جمع "**فَعَال**" علي" **أَفْعِلَة**" جمع قلة.[٤]

. وأجاز استعمال كلمة "**أمسيَة**" بياء مفتوحة غير مشددة، ومعناها المساء، قياسًا علي مجيء كلمة "**أغنية**" بتخفيف الياء. [٥]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب١/١٥٩.

(٢) المصدر السابق٢/١٥.

(٣) المصدر السابق٢/١٥٨.

(٤)المصدر السابق٢/١٧٦.

(٥)المصدر السابق٢/٢٥٨.



. وأجاز استعمال كلمة "**برمجة**" مرادًا بها جعل الموضوعات في خطة بناء علي قرار للمجمع يجيز الاشتقاق من أسماء الأعيان عند الحاجة، فهي مشتقة من كلمة "**برنامج**"، وهي فارسية معربة.[١]

. وأجاز استعمال كلمة "**تعبوي**" في النسبة إلى"**تعبئة**" بعد تخفيفها بقلب الهمزة ياء، وكلمة "**تربوي**" في النسبة إلي "**تربية**" استنادًا إلي رأي من يجيز ذلك من النحاة.[٢]

. وأجاز استعمال كلمة "**توصيف**" بمعني تصنيف الأشياء، وبيان أنواعها أو صفاتها، وهو استعمال لم تثبته معجمات اللغة، وكذلك الأمر في إجازة كلمة "**مواصفات**" بمعني بيان الصفات التي يجب توافرها في الشئ المطلوب الحصول عليه.[٣]

. وأجاز استعمال كلمة "**تكلفة**" بمعني الجهد والمال والعناية في قول المعاصرين:"هذا سعر التكلفة" ولم ترد الكلمة في المعاجم بهذا المعني.[٤]

. وأجاز استعمال لفظ "التسيّب" في التعبير عن حالات الإهمال وانعدام الضوابط أو ضعف الالتزام بالقوانين، علي حين أن المعجمات لم تثبت الفعل "**تسيب**" ولا مصدره، وذلك منه بناء علي أن تسيب يمكن أن يكون مطاوعًا لـ"**سيب**" الموجود في اللغة.[٥]

. وأجاز استعمال كلمة "**تطويع**" بمعني الإخضاع والتذليل، والمعجمات لم تثبت هذا المعني لكلمة "**تطويع**"وإنما بنيت الإجازة علي مجيء "**طاع**" بمعني خضع،فإذا ضَعّف،قيل:"**طوعّه**"بمعني"**أخضعه**".[٦]

. وأجاز استعمال كلمة "**التنصت**" بمعني التسمع أو استراق السمع علي أساس أن بها قلبًا مكانيًا وأصلها "**التنصت**" بهذا المعني، ونص علي أن الأصل هو الفصيح؛لأن القلب المكاني غير قياسي في اللغة.[١]

---

(١)انظر : الألفاظ والأساليب٢/١١.

(٢)المصدر السابق٢/٢٢٦.

(٣)المصدر السابق٢/١٩، ٢٠.

(٤)المصدر السابق ٢/١١٥.

(٥)المصدر السابق٢/١٢٨.

(٦)المصدر السابق ٢/١٥٦.





. وأجاز استعمال كلمة "**التغطية**" بمعني الاستيعاب والإحاطة والشمول والاحتواء، وهي غير مسموعة في اللغة بهذا المعني، لكنها جائزة في هذا علي سبيل الاستعارة.(٢)

. وأجاز استعمال كلمة "**تصفية**" في نحو قول المعاصرين: "**تصفية المشكلات أو الخلاف أو الحساب**" بمعني الإنهاء أو الحل أو الإزالة، وهو معني عصري لم يرد في الاستعمال القديم للغة.(٣)

. وأجاز استعمال كلمة "**جدولة**" بمعني ترتيب المسائل في جدول، وذلك مبني علي ما أجازه من الاشتقاق من أسماء الأعيان، فيشتق من الجدول: "**جدول**" ومصدره "**جدولة**".(٤)

. وأجاز استعمال كلمة "**جاهزة**"، بمعني مجهَّزة أي معدة، بناء علي تصور وجود فعل ثلاثي مهمل لم تثبته المعجمات، فيؤخذ منه الوصف: "**جاهز**"، ومؤنثه "**جاهزة**".(٥)

. وأجاز استعمال كلمة "**رئيسي**"ومؤنثه "**رئيسية**" في النسبة إلي "**رئيس**". (٦)

. وأجاز استعمال كلمة "**سداد**" بفتح السين في قول المعاصرين: "**سَداد الدين**" بمعني ما يؤدي به الدين أو يقضي، علي أنه مصدر من "**سدّ**" كما في "**ملّ ملالاً**". (٧)

---

(١)انظر :الألفاظ والأساليب٢/٢٤١.

(٢)المصدر السابق٢/٢٧٣.

(٣)المصدر السابق٢/١٧٠.

(٤)المصدر السابق٢/٩.

(٥)المصدر السابق٢/١٢٣.

(٦)المصدر السابق٢/١٦.

(٧)المصدر السابق١/٢٢٢.



. وأجاز استعمال كلمة "**شغوف**" بمعني شديد الشغف، أو مولع بالشيء علي أنه صفة مشبهة تفيد الدوام والاستمرار.(١)

_وأجاز استعمال المصدر"**الشجب**" بمعني رفض الشيء واستنكاره، وأصل الشجب في اللغة الإهلاك، فحمل الاستعمال المعاصر علي المجاز.(٢)

_وأجاز استعمال "**الصمود**" بمعني الثبات مصدرا لـ "**صمد**" بمعني ثبت، والأصل في معني: "**صمد: صلب**"، ومعني الثبات غير بعيد عن معني الصلابة.(٣)

. وأجاز استعمال لفظ "**الصدفة**" لمعني حدوث الشيء والوقوع عليه عرضًا واتفاقًا دون قصد أو عمد، ومثلها كلمة "مصادفة" والمعجمات لم تثبت هذا في الحالتين.(٤)

. وأجاز استعمال كلمة "**صفرائي**" في النسبة إلي "**الصفراء**" اسمًا، للتمييز بينها وبين النسبة إلي "**صفراء**" صفة، فيقال في النسبة إلي الصفة: "**صفراوي**".(٥)

. وأجاز الاستعمال المعاصر لكلمة "**عديدة**" بمعني كثيرة في نحو: "**كتب عديدة**".(٦)

. وأجاز استعمال كلمة "**عمرة**" بمعني إصلاح ، في نحو:"**عمرة المنزل أو السيارة**".(٧)

. وأجاز استعمال كلمة "**عشوائي**" صفة لما يكون علي غير هدي كما يقال: "**رأي عشوائي**"وكذلك كلمة "**عشوائية**" مصدرا صناعيًا للعمل علي غير بصيرة.(٨)

---

(١)انظر :الألفاظ والأساليب٢/٢٨٣.

(٢)المصدر السابق٢/٢٣٢.

(٣)المصدر السابق١/٣٥.

(٤)المصدر السابق٢/١٠٩.

(٥)المصدر السابق٢/٢٢١.

(٦)المصدر السابق٢/٤١.

(٧)المصدر السابق٢/١٢١.

(٨)المصدر السابق ٢/٢٦٢.







. وأجاز استعمال كلمة "**عظمة**" في الدلالة علي عظم المكانة لا لمعني الكبر والتجبر.[١]

. وأجاز استعمال كلمة "**عمالة**" للدلالة علي معني العمل أو العمال، كما استعملت كلمة "**وظيفة**" بمعني العمل.[٢]

ـ وأجاز استعمال لفظ "**القيد**" بمعني التقييد في نحو قول المعاصرين: "**دفتر القيد**".[٣]

. وأجاز استعمال "**القيمة**" وجمعها "**قيم**" للدلالة علي الفضائل الدينية والخلقية والاجتماعية التي تقوم عليها حياة المجتمع الإنساني، ولم يردا في المعجمات بهذا المعني.[٤]

. وأجاز استعمال كلمة "**كفء**" بمعني أنه يجانس العمل ويرتفع إلي مستواه، ومثلها كلمة "**كفاءة**" بمعني مجانسة العمل والقدرة عليه والارتفاع إلي مستواه.[٥]

. وأجاز استعمال كلمة "**ملاك**" بمعني "**ملك**" مع إغفال المعاجم العربية له في القديم والحديث.[٦]

. وأجاز استعمال كلمة "**مليء**" بمعني "**مملوء**"، ومؤنثه "**مليئة**" بمعني مملوءة.[٧]

. وأجاز استعمال كلمة "**منتزه**" مكان كلمة "**متنزه**" لورودها في شعر بشار بن برد.[٨]

. وأجاز استعمال "**المنهجة**" مصدرًا لـ"**منهج**" إعمالاً لمبدأ توهم أصالة الحرف.[٩]

---

(١)انظر :الألفاظ والأساليب٢/٢٦٧.

(٢)المصدر السابق٢/ ٢٧١.

(٣)المصدر السابق٢/٨٩.

(٤)المصدر السابق٢/٢١٥.

(٥)المصدر السابق٢/٢١٩.

(٦)المصدر السابق١/١٥٤.

(٧)المصدر السابق٢/٢١٥.

(٨)المصدر السابق١/١٧٥.

(٩)المصدر السابق٢/١٠.



. وأجاز استعمال "**المفوّض**"، و"**المأذون**" ، و"**المشترك**" في نحو:"**الوزير المفوض**"، و"**المأذون الشرعي**"، و"**القاسم المشترك**"، والأصل أن يقال المفوض إليه، والمأذون له، والمشترك فيه.[١]

. وأجاز استعمال كلمة "**المديونية**"، والمراد بها حالة كون الإنسان مدينًا علي أساس أنها مصدر صناعي من كلمة "**مديون**"، وهي واردة في لغة لبعض قبائل العرب.[٢]

. وأجاز استعمال كلمة "**مناورة**"، وهي تطلق علي عملية عسكرية يقوم بها فريق من الجيش يقاتل بعضه بعضًا علي سبيل التدريب والخديعة.[٣]

. وأجاز استعمال كلمة "**موسوعة**" للدلالة علي الكتب التي حوت معرف موسعة في موضوع واحد أو موضوعات متعددة علي أن تحل محل "**دائرة المعارف**".[٤]

. وأجاز استعمال كلمة "**منقرس**" بمعني:مصاب بالنِّقرِس ، وفعله: "**تقرسه الداء**".[٥]

ـ . وأجاز استعمال كلمة "**منضدة**" علي معني الخوان الذي ترص فوقه الأطعمة والأطباق وأدوات الطعام وجمعها "**مناضد**".[٦]

. وأجاز استعمال كلمة "**نوايا**" جمعًا لـ " **نية** "، والأصل جمعها علي "**نيات**".[٧]

. وأجاز أن يقال "**نسبوي**" في النسب إلي نظرية النسبية حتي لا تلتبس بالنسب إلي "**نسبة**" لو قيل:"**نسبوي**" قياسًا علي ما أقره من أن يقال: "**وحدوي**" في النسبة إلي "**الوحدة**".[٨]

---

(١)انظر :الألفاظ والأساليب٢/٥٦.

(٢)المصدر السابق٢/٩٠.

(٣)المصدر السابق٢/١١٧.

(٤)المصدر السابق٢/٢٠٨.

(٥)المصدر السابق٢/٢٩٢.

(٦)المصدر السابق٢/٢١١.

(٧)المصدر السابق٢/١.

(٨)المصدر السابق٢/٢٩٤.



. وأجاز استعمال كلمة "**الوقائع**" بمعني الأحداث علي أن يكون مفردها "**وقعة**".(١)

(ب) ومما أجازه المجمع من استعمالات المعاصرين في الأفعال:

. أجاز استعمال الفعل "**أنجب**" متعديًا بنفسه بمعني "**ولد**" كما في قول حفص الأموي:"**أنجبه السوابق الكرام**".(٢)

. وأجاز استعمال الفعل "**استعرض**" في نحو: "**استعرض القائد جنده**"، وهو استعمال لم يرد في المعاجم.(٣)

. وأجاز استعمال الفعل "**استقطب**" في نحو: "**استقطب الأستاذ طلابه**" بمعني: جذبهم نحوه، ولم يرد ذلك في المعاجم.(٤)

. وأجاز استعمال الفعل "استجمع" في نحو: "**استجمع أفكاره أو قواه**" ، ولم يرد ذلك الاستعمال في المعاجم.(٥)

. وأجاز استعمال الفعلين: "**استعوض واستبين**"، والمشهور المتعارف : "**استعاض واستبان**".(٦)

. وأجاز استعمال الفعل: "**أنتج**" في نحو: "**أنتج المؤلف عشرين كتابًا**"، وهو استعمال لم يرد في المعاجم.(٧)

. وأجاز استعمال الفعل "**بهت**" للدلالة علي تغير اللون وقلة زهوه، والوصف منه "**باهت**" بمعني : متغير اللون.(٨)

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب ١٦٢/١.

(٢)المصدر السابق ٣٣/١.

(٣)المصدر السابق ٤٨/٢.

(٤)المصدر السابق ٤٩/٢.

(٥)المصدر السابق ٤٤/٢.

(٦)المصدر السابق ٥١/٢.

(٧)المصدر السابق ٢٥٩/٢.

(٨)المصدر السابق ٢٦٢/٢.



. وأجاز استعمال الفعل "**تأرجح**" بمعني : "**ترجح**" لشيوعه علي ألسنة المعاصرين.[١]

. وأجاز استعمال الفعل "**جمّد**" بمعني جعل الشئ جامدًا، ومصدره "**التجميد**"، والمطاوع منه: "**تجمّد**"، ومصدره: "**التجمُّد**"، والفعلان غير موجودين في المعاجم.[٢]

. وأجاز استعمال الفعل "**فلّس**" وهو متعد بمعني "**أوقعه**" في الإفلاس.[٣]

. وأجاز استعمال الفعل "**فحص**" متعديًا بنفسه في نحو: "**فحص الخبير الإنتاج العلمي**" أي بين قيمته.[٤]

. وأجاز استعمال الفعل "**كلف**" بمعني أنفق في نحو: "**كلفت البناء كذا**".[٥]

. وأجاز استعمال الفعل "**منهج**" في نحو :"**منهج الباحث بحثه**" أي رسم له طريقًا معينة، وذلك بناء علي توهم أصالة الميم.[٦]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب ٥١/١.

(٢)المصدر السابق٢/٢٢٤.

(٣)المصدر السابق٢/٢٩٠.

(٤)المصدر السابق٢/٢٣٠.

(٥)المصدر السابق ٢/١٣٤.

(٦)المصدر السابق٢/١٠.



المبحث الثاني

حول ما أجازه المجمع من استعمالات المعاصرين في التركيب

تتبع علماء المجمع ما يشيع من التراكيب على ألسنة المعاصرين وفي كتاباتهم، وعرضوها على مقاييس اللغة وقواعدها، فأجازوا منها ما يتفق مع هذه المقاييس والقواعد، ومن التراكيب التي أجازوها نوع تعرض للتخطئة من جانب النقاد اللغويين فالتمسوا له وجوه الصواب، ومنها نوع لم يتعرض للتخطئة لكنه قد يسبق إلى الخاطر أنه غير صحيح أو غير موافق للقياس أو محل للاعتراض، فبينوا أنه صحيح، وأنه لا يخالف القياس، وليس محلاً للاعتراض، وفيما يلي بيان هذين النوعين:

أولاً: التراكيب التي خطأها نقدة اللغة،وأجازها المجمع في قراراته:

_أجاز المجمع قول المعاصرين: "**جاءوا واحداً واحداً**" في مقابل قول الأقدمين: "**جاءوا أحاد أو موحد**"؛ لأن العدول لا يمنع من استعمال الأصل. [١]

_وأجاز نحو قولهم:"**أقدر الجندي لاسيما وهو في الميدان** "باقتران الجملة بعد "**لاسيما**" بالواو، وتكون جملة حالية. [٢]

_وأجاز قولهم: " **ثار ضد الحكم**" على أن كلمة "**ضد**" صفة لمصدر محذوف.[٣]

_وأجاز قولهم:"**حدث هذا أثناء كذا**"بنصب"**أثناء**"على الظرفية والاستغناء عن حرف الجر "**في**".[٤]

_ وأجاز نحو قولهم: "**حضر حوالي عشرين طالبًا**" بإجازة استعمال" **حوالَي**" في غير المكان.[٥]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب ١/ ٤٩.

(٢)المصدر السابق١/٨٨.

(٣)المصدر السابق١/٩٣.

(٤)المصدر السابق١/٤٧.

(٥)المصدر السابق١/١٠١.






_ وأجاز نحو قولهم:"**حتى أنت يا صديقي**" على أن "**حتى**" فيه للابتداء، وخبر " **أنت**" مقدر على حسب المقام. [١]

_ وأجاز نحو قولهم:"**حبذا لو رضيت**" على أن "**حبذا** " مشربة معنى التمني ، أو " **لو** " للتمني الخالص. [٢]

_ وأجاز نحو قولهم:"**دخل خالد بينما كان علي يتكلم**" على أساس أن "**بينما**" ظرف زمان للاقتران فقط ؛ ولهذا ساغ أن يكون مثل " **بين**" في جواز توسط الجملة. [٣]

_ وأجاز قولهم:"**صارحه الرأي**" و"**صارحه بالرأي**" على أساس أن ألف الزيادة في "**صارح**" ترشح الفعل للتعدي. [٤]

_ وأجاز قولهم:" **تعالم على زملائه**" على أساس أن صيغة "**تفاعل**" قد تدل على التظاهر بالفعل مثل: "**تعامى**" و"**تغافل**".[٥]

_وأجاز نحو قولهم:"**فعلت كذا رغما عنه**"و"**فعلت كذا رغم كذا**" على أن "**رغم**" حال مصدر بمعنى اسم الفاعل أو منصوب على نزع الخافض، مع نيابة "**عن**" مناب "**من**".[٦]

_ وأجاز نحو قولهم:"**فعل هذا أكثر من واحد**" على أن أفعل التفضيل فيه يدل على مجرد الوصف بأصل المعنى. [٧]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب٢/٢٣٧.

(٢)المصدر السابق٢/٣٠٠.

(٣)المصدر السابق٢/١٢٩.

(٤)المصدر السابق٢/٣٠٨.

(٥)المصدر السابق٢/٢٩٨.

(٦)المصدر السابق١/٤٥.

(٧)المصدر السابق١/٥٢.



_ وأجاز نحو قولهم:"**فعلت هذا أول أمس**"أو" **أمس الأول**"في التعبير عن اليوم الذي قبل أمس مباشرة،والمأثور عن العرب:"**أول من أمس**" على أن "**أول**"في الاستعمال المعاصر بمعنى" **سابق**".[١]

_ وأجاز نحو قولهم:"**قد لا يكون كذا**" بدخول "**قد**" على المضارع المنفي بـ"**لا**" لورود الشواهد على ذلك.[٢]

_ وأجاز قولهم: " **قبل بالأمر**" على أن الفعل متضمن معنى " **رضي**" ونحوه، أو محمول على نظائره التي تتعدى بنفسها وبالباء.[٣]

_ وأجاز قولهم: " **قلت له أن يفعل**" على أن"**أن**" مفسرة بمفعول مقدر.[٤]

_ وأجاز قولهم: "**كم ذا نصحتك**"بوقوع "**ذا**" بعد "**كم**" على أن "**ذا**" فيه زائدة.[٥]

_ وأجاز قولهم:"**كل عام وأنتم بخير**" على أن "**كل** " مبتدأ حذف خبره، والتقدير:"**كل عام مقبل وأنتم بخير**"، والواو حالية ، والجملة بعدها حال.[٦]

_ وأجاز قولهم:"**من على المنابر**" على أن "**على**" فيه قسم بمعنى "**فوق**".[٧]

_ وأجاز قولهم:"**مدحه مدحا لا يفيه حقه**"على أن "**حقه**" بدل اشتمال من الضمير المفعول في "**يفيه**".[٨]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب٢/٢٣.

(٢)المصدر السابق١/١.

(٣)المصدر السابق١/١٢٩.

(٤)المصدر السابق١/١٤٦.

(٥)المصدر السابق١/٣٨.

(٦)المصدر السابق١/٢٢٩.

(٧)المصدر السابق١/١٧٨.

(٨)المصدر السابق٢/٨١.





_ وأجاز نحو قولهم:" **ما هي الأسباب؟**" و" **ما هو رأيك؟**"و"**من هو مؤسس مصر الحديثة؟**" على أن الضمير فيه ضمير فصل، أو الاسم الظاهر بدل من الضمير قبله، أو الضمير مبتدأ ثان وما بعده خبر، والجملة خبر المبتدأ الأول.[١]

_ وأجاز نحو قولهم:"**هل هذا الأمر يعجبك؟**" و" **هل الكذوب يصدق؟**" بناء على رأي للكسائي يجيز دخول "**هل**" على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار.[٢]

_ وأجاز قولهم:"**هب أني فعلت كذا**" على أن"**هب**" بمعنى "**احسب**"، ولأن "**هب**" يتعدى إلى مفعولين.[٣]

_ وأجاز قولهم:"**ها أنا أفعل**" بدخول"**هاء**" التنبيه على الضمير دون أن يكون الخبر اسم إشارة، مستدلاً على ذلك بجملة من الشواهد.[٤]

_ وأجاز قولهم:"**هذا عامل كسول**"؛لأن صيغة "**فعول**" جاءت كثيرا مشتركة بين المذكر والمؤنث، ولورود نحو ذلك في بيتين من الشعر.[٥]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب ٢/١٨١.

(٢)المصدر السابق ١/٤٨.

(٣)المصدر السابق ١/٥٠.

(٤)المصدر السابق ١/٦٣.

(٥)المصدر السابق ٢/١٧٩.



ثانيا: التراكيب التي لم تتعرض للتخطئة وتناولـها المجمع بالتوجيه:

_ أجاز المجمع قول المعاصرين:" **أكرم الضيف بوصفي عربيًا أو بصفتي عربيًا**"، وكذلك ما كان مثله، ووجهه بأن وصف أو صفة مصدر مضاف إلى الفاعل وحذف المفعول، والمعنى: "**بوصفي أو صفتى نفسي عربيًا**"، ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول، والتقدير:"**بوصف غيري إياي عربيًا**"، و"**عربيًا**" منصوب على الحالية في التوجيهين. [١]

_ وأجاز ما يشيع في لغة القضاء من قولهم:"**أدانت المحكمة فلانًا**"، أو "**حكمت المحكمة بإدانته**" على أساس حمل "**أدان**" على "**دان**" في الدلالة على المجازاة، أو الحمل على المكروه.[٢]

_ وأجاز قول المعاصرين:"**أمعن النظر**" على أن "**النظر**" مفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض، والأصل :"**أمعن في النظر**"، أو على أن "**أمعن**" فيه قلب مكاني، والأصل:"**أنعم**".[٣]

_ وأجاز ما يشيع في لغة أهل القضاء من قولهم: "**المعلن إليه**" بجعله من باب التضمين، كأنه قيل: الموصل إليه.[٤]

_ وأجاز ما يشيع في لغة المعلمين من نحو قولهم:" **الاستشعار من بعيد**" لأن مادة الشعور تحمل معنى العلم، ولأن صيغة " **استشعر**" واردة في اللغة.[٥]

_ وأجاز قول الكتاب:" **الباب العشرون**" ونحو ذلك باستعمال ألفاظ العقود بعد المفرد؛ لأن هذا الاستعمال جرى عليه جماعة من قدامى العلماء على رأسهم سيبويه والفراء.[٦]

---

(١)انظر : الألفاظ والأساليب٢/٣٩.

(٢)المصدر السابق٢/١٠٥.

(٣)المصدر السابق٢/١٠٦.

(٤)المصدر السابق٢/١٥٥.

(٥)المصدر السابق٢/٢٣٤.

(٦)المصدر السابق١/٧٣.





_ وأجاز نحو قولهم:"**تراوح الشيء بين كذا وكذا**" على أساس أن "**تراوح**" في معنى "**راوح**"، أو من باب المطاوعة.[١]

_ وأجاز نحو قولهم:"**ترسم فلان خطا فلان**"أي:نظر إليها وتأملها وتبصرها ليكون قدوة له. [٢]

_ وأجاز نحو قولهم:"**تدعم الدولة سلع التموين**"على أنه من باب حذف المضاف، والتقدير: مستهلكي سلع التموين.[٣]

_ وأجاز نحو قولهم:"**تعالم عليه**" بمعنى تباهى وتفاخر بالعلم على أساس أن صيغة "**تفاعل**" تدل على التظاهر بالفعل.[٤]

_ وأجاز قولهم:"**جاء تَوًّا**" يريدون به جاء الآن، على أن قول العرب:"**جاءتَوًّا**"، أي:قاصدا لم يتخلف في الطريق؛ لأن القصد يؤدي إلى الحضور الفوري.[٥]

_ وأجاز قولهم:"**جَرْدُ العُهْدَةِ**" وهو مركب إضافي يكثر تردده في لغة العصر وخاصة بين أصحاب العُهَد من أمنائها والمشرفين على أعمالها، ويراد به فحص أنواعها، بناءً على ما ورد عن اللفظين في الأساس واللسان والمصباح والتاج.[٦]

_ وأجاز قولهم:"**حضر ما يقرب من عشرين**" و"**تخلف ما يزيد عن أربعين**" بناء على أن " **ما**" قد تستعمل للعاقل، أو أنها نكرة موصوفة بمعنى عدد، أو موصولة لغير العاقل، والتقدير: حضر العدد الذي يقرب أو يزيد.[٧]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب٢/٩٦.

(٢)المصدر السابق٢/٢٢٩.

(٣)المصدر السابق٢/٢٧٨.

(٤)المصدر السابق٢/٢٩٨.

(٥)المصدر السابق٢/١٣٧.

(٦)المصدر السابق٢/٢٨١.

(٧)المصدر السابق٢/٣٧.



_ وأجاز نحو قول القائل:"**خرجنا سويا**"أو"**اخرجوا سويا**" بمعنى معا أو مصطحبين، بناء على أن "**سوىّ**" فعيل بمعنى مفعل أو مفتعل، أي: خرجنا مساوين، أو خرجنا باستواء، و"**سويا**" حال، أو مفعول مطلق بتقدير: خرجنا أو اخرجوا خروجا سويّا.(١)

_ وأجاز قولهم:"**رصد مالاً**" أي: أعده لشيء بعينه، و"**عنده رصيد كبير**" على أن التعبير فيه نوع من المجاز، والمعنى: حفظ المال وحرسه، ورصيد بمعنى مفعول، أي: محفوظ ومخصص لغرض ما.(٢)

_وأجاز قولهم:"**سار عبر البحار**"،أو"**الصحارى**"على أن عبر مصدر يعرب حالاً على تأويل اسم الفاعل.(٣)

_ وأجاز قولهم:"**سارت المفاوضات خطوةً خطوةً**" أو" **خطوةً بخطوةٍ**" فالأولى: تكون فيها "**خطوةً خطوةً**" حالاً مؤولة بمشتق، أي مرتبة أو متتابعة مثل:"**دخلوا رجلاً رجلاً**" أي متتابعين، والثانية تكون "**خطوة**" فيها حالاً وما بعدها صفة لها أي خطوة متبوعة بخطوة.(٤)

_ وأجاز قولهم: "**سمعنا قصف المدافع**"، و"**قصفت المدافع مواقع العدو**"؛ لأن الفعل "**قصف**" يدل على شدة الصوت، ولأن القصف من معناه الهدم والكسر، وإطلاق القذائف يحدث ذلك، أو لأن قصف يضمَّن معنى قذف أو رمى.(٥)

_ وأجاز قولهم:"**سواء كذا أو كذا**" و" **سيان كذا أو كذا**"، و"**لا خلاف بين هذا أو ذاك**" بناء على أن جمهرة من النحاة ينصون على أن من معاني "**أو**" مطلق الجمع، ولورود الشواهد التي تؤيد ذلك.(٦)

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب ٧٧/٢.

(٢)المصدر السابق ٥٩/٢.

(٣)المصدر السابق٢٠٤/١.

(٤)المصدر السابق٦٤/٢.

(٥)المصدر السابق٦٩/٢.

(٦)المصدر السابق١٤٨/٢.



_ وأجاز قول بعض الكتاب:" **شباب واعد**" وهو تركيب وصفي يرجع إلى قول العرب: "**وعده الأمر**" أي مناه به، ومنه: أرض واعدة أي يرجى خيرها، فالمعنى أنه شباب استوفى من الكفاية ما يبشر بمستقبل مشرق.(١)

_ وأجاز قول العسكريين:"**صاروخ أرضِ أرضِ أو أرضِ جوٍ أوجوِّ جوِّ أو جوِّ أرض**" أي ينطلق من الأرض إلى الأرض أو من الأرض إلى الجو وهكذا، على أنه تركيب إضافي يضاف فيه صاروخ إلى ما بعده، وما بعده إلى ما بعده.(٢)

_ وأجاز قول بعض الكتاب:"**عاش الأحداث**" على تضمين عاش معنى"**لابس**".(٣)

_ وأجاز قول بعضهم:"عزف لحناً"على إعراب "لحنا" مفعولاً مطلقًا، أو تضمين "**عزف**" معنى "**أدى**".(٤)

_وأجاز نحو قول الكتاب:"**عكست الرحلة آثاراً طيبة على وجوه المشتركين فيها**" أو "**انعكس على العمال إهمال رؤسائهم**" لأن العكس هو الرد والتأثير والتوضيح، والانعكاس هو الارتداد والتأثر والاتضاح.(٥)

_ وأجاز قولهم:"**غش الطالب في الامتحان**" أو" **غش الإجابة**" أو " **غش من زميله**" أو " **غشَّش زميله**" أو " **ورقته مغشوشة**" ويراد بذلك كله النقل عن الغير ونسبة المنقول إلى غير صاحبه في غفلة من الرقيب، على أساس أن مدلول الغش في اللغة إظهار غير الصحيح ومجانبة الأمانة في الأداء.(٦)

---

(١)انظر :الألفاظ والأساليب٢/٣٠٦.

(٢)المصدر السابق٢/٦٦.

(٣)المصدر السابق١/٨٥.

(٤)المصدر السابق٢/١٠٢.

(٥)المصدر السابق٢/٢٨٦.

(٦)المصدر السابق٢/٩٩.





_ وأجاز قولهم:"**فلان أحسن من ذي قبل**" على أن "**ذي**" اسم موصول معرب على لغة طيء أو الكلام على حذف مضاف، والتقدير: حال فلان أحسن من التي قبل.[١]

_ وأجاز ما يشيع من قول القائل:"**فوضت فلانًا في الأمر**" على أساس أن الكلام من قبيل نزع الخافض، والأصل: "**فوضت إلى فلان**"، أو "**فوضت**" ضمن معنى أنبت أو وكلت.[٢]

_ وأجاز ما يشيع في لغة المعاصرين من نحو قولهم: " **كاد الأمر لا يتم**" استناداً إلى ورود نحو ذلك في كلام ابن يعيش وفي كليات أبي البقاء، وفي تفسير الطبري وغير ذلك.[٣]

_ وأجاز نحو قول القائل:"**لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار**" على أساس القول بأن نفي "**كاد**" اثبات لخبرها، والمعنى: دخل الضيف فعانق صاحب الدار مباشرة وبسرعة، ولورود مثل هذه العبارة في حديث لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.[٤]

_ وأجاز نحو قول القائل:"**لم أفعل هذا أبداً**" على أن من معاني الأبد: الدهر مطلقًا أو الدهر القديم أو الطويل.[٥]

_وأجاز ما يشيع من قولهم:"**لعب دوراً**" يريدون به أداء مهمة من مهمات في أي عمل من أعمال الحياة، على أن كلمة "**دوراً**" مفعول مطلق، أو أن " **لعب**" مضمن معنى " **أدى**".[٦]

_ وأجاز ما يشيع من قولهم: "**هذا المنزل آيل للسقوط**" و"**فلان آيب من سفره**" بتسهيل الهمزة من "**آيل**" و"**آيب**" ، والأصل: آئل وآئب، بناء على متابعة الحجازيين أو ما ورد في بعض القراءات من تسهيل الهمزة في اسم الفاعل الأجوف.[٧]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب١/٢١٠.

(٢)المصدر السابق٢/٧٠.

(٣)المصدر السابق١/١٨٢.

(٤)المصدر السابق٢/٧١.

(٥)المصدر السابق٢/٨٤.

(٦)المصدر السابق٢/١٤٣.

(٧)المصدر السابق٢/٩١.



_ وأجاز نحو قولهم:"**ينقصني الشيء**" على أنه على تقدير مضاف، أي: فقد الشيء، أو على أنه من باب حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور، والأصل: ينقص مني الشيء، أو على تضمين ينقصني: يعوزني.[١]

_ وأجاز ما يشيع من قولهم:"**يلعب الكرة**" على أن "**الكرة**" مفعول مطلق على حد قولهم: ضربته سوطًا، أو على أن الكلام من قبيل حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور، والأصل: يلعب بالكرة.[٢]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب ١/٤٢.

(٢)المصدر السابق٢/٩٤.

المبحث الثالث

حول ما توقف المجمع في إجازته من التراكيب

_ "**بدلت الكتاب بأفضل منه**" هذا الأسلوب ونحوه تأبى اللغة أن تكون الباء فيه للبدل، ويرى جمهور العلماء أن الباء فيه للمقابلة والعوض، ولهم في باء البدل علامة، وهي أن يصح وضع كلمة بدل مكان الباء كما إذا قيل: أخذت كتاب النحو بكتاب الفقه، أي: بدلا منه، وقد أصدرت لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع قراراً ينص على أن باء البدل يجوز دخولها على المتروك أو المأخوذ، والمدار في تعيين ذلك على السياق، وبناء على ذلك يصح في المثال "**بدلت الكتاب بأفضل منه**" وجعل الباء للبدل، وتكون داخلة على المأخوذ، وهذا لا يستقيم؛ لأنه لا يصح في المثال حلول لفظ "**بدل**" محل الباء، ولهذا توقف مجلس المجمع في إصدار هذا القرار؛ لأنه لا يحتاج إليه لأن الغالب في باء البدل دخولها على المتروك، واستعمالها داخلة على المأخوذ لا يكون إلا في ضرورة شعر أو لقرينة يعتمد عليها في النثر.[١]

_"**اعتذر عن الحضور**"هذا التعبير أجازته لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع، ولما عرض على مؤتمر المجمع لم يوافق عليه؛ لأن ظاهره يخالف المقصود منه، فظاهره أن المتكلم به حاضر في مجلس وأنه يعتذر عن حضوره هذا؛ لكونه غير مرغوب فيه، أو جاء في غير وقته، ومقصود المتكلم به هو اعتذاره من التخلف عن الحضور، وقد أجازته اللجنة على أساس تقدير مضاف محذوف، والأصل: أعتذر عن عدم الحضور، ورفض المؤتمر إجازته على أساس كونه اعتذاراً عن التخلف حتى لا يكون في الكلام لبس، فالصواب أن يقال: أعتذر من التخلف إذا كان ذلك مراد المتكلم.[٢]

_ "**عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالبًا**" قررت لجنة الألفاظ والأساليب أن هذا التعبير ونحوه صحيح، وجاء في قرارها أن معناه: عدد الطلاب مع شيء متضمن فيهم هو الغائبون، أو هم الغائبون، ووافق مجلس المجمع على هذا القرار لكن مؤتمر المجمع أبى قبوله ورده إلى اللجنة؛ لأنه لحظ ما فيه من التكلف، وكثرة الحذف والتقدير التي أدت إلى ركاكته، ولا شك في أن المعنى المراد منه يمكن تأديته بتعبير أوضح وأفصح بأن يقال: عدد الطلاب جميعا أربعون.[٣]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب ٣٦/١ وما بعدها، وكتاب وقفة مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة٤٧/١ وما بعدها.

(٢)انظر: الألفاظ والأساليب١/١٣٣ وما بعدها، ووقفة مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦٠/٢ وما بعدها.

(٣)انظر: الألفاظ والأساليب١/١٧ وما بعدها، وكتاب وقفة مع قرارات المجمع ١٩١/١وما بعدها.

_"**لا اعرف ما إذا كان قد حدث هذا**" "**أسألك عما إذا كنت تعرف هذا أو لا**" "**لا أدري إن كان قد حدث هذا**" أجازت لجنة الألفاظ والأساليب هذه الجمل ونحوها، وتبعها مجلس المجمع في إجازتها، لكن مؤتمر المجمع لم يوافق على إجازتها برغم ما ذكرته اللجنة لها من توجيهات، وقد أحسن المؤتمر في عدم الموافقة على إجازتها؛ لأنها تغيب عنها سمة العربية الفصحى، وقد وصفها الأستاذ محمد العدناني في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة بأنها ركيكة، وتبدو وكأنها ترجمة عن لغات أجنبية.[١]

_ الفرق بين قولنا:"**أسكن شرقيّ مدينة كذا**" وقولنا:"**أسكن شرق مدينة كذا**" اتخذت لجنة الألفاظ والأساليب قراراً ينص على أن المنسوب من أسماء الجهات لا فرق في استعماله بين كونه جزءا من المضاف إليه، وكونه خارجًا عنه، وأن المدار في تعيين ذلك إنما هو على القرينة، وسياق الكلام، ولم يوافق مجلس المجمع على ذلك القرار، وكذلك رأى مؤتمر المجمع صرف النظر عنه، وأرى أن العلة في ذلك هي ما فيه من الإطلاق؛ لأن اسم الجهة المنسوب إذا كان منصوبًا ومضافًا كان دالاً بالقطع على مكان خارج المضاف إليه؛ لأنه لم ينصب إلا لإبهامه، وإذا كان غير منصوب احتمل أن يدل على الخارج أو الداخل كما إذا قيل: "**في شرقي المدينة**"، وأما غير المنسوب فيدل على مكان داخل المضاف إليه لا غير؛ لأنه جزء منه، كما في المثال الثاني.[٢]

_"**تطبيع العلاقات أو الحدود بين بلدين**" ترى لجنة الألفاظ والأساليب أن هذا القول جائز تبيحه الضوابط العربية، على أنه مصدر لفعل مشتق من "**الطبيعة**" بمعنى جعل العلاقات أو الحدود طبيعية جارية على ما هو المعتاد والعرف بين الدول، وقد وافق مجلس المجمع على ذلك، ورده المؤتمر، ولا وجه لهذا الرد _فيما أرى_ لأن مصدر التطبيع ليس غريبًا على الاستعمال اللغوي عند العرب، ويجوز حمله على قول العرب: "**طبَّعه على كذا**" " عوده عليه، أو من قولهم: "**طبع الله الخلق**": أنشأهم.[٣]

_ "**تحديث وسائل الإنتاج**" رأت لجنة الألفاظ والأساليب أن هذا القول جائز يجري على مقاييس العربية على أنه صيغ من الفعل "**حَدَث**" الثلاثي فعَّل مضعف يدل على الجعل والتصيير، وقد وافق مجلس المجمع على ذلك، لكن المؤتمر رده، ولا وجه لهذا الرد ؛ لأن "**حَدَث**" يأتي بمعنى "**جدَّ**"، فإذا ضُعِّف وقيل: "**حدَّث**"

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب١/١٢٣ وما بعدها، ووقفة مع قرارات المجمع ٣٦/٢وما بعدها، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة صـ٦١٦.

(٢)انظر: الألفاظ والأساليب١/١٦٤وما بعدها، ووقفة مع قرارات المجمع١٣٧/٢ وما بعدها.

(٣)انظر: الألفاظ والأساليب١٢٥/٢، ووقفة مع قرارات المجمع ٤٩/٥.

كان معناه: "**جدّد**"، ومصدره التحديث بمعنى التجديد، وهذا يكفي لإجازة هذا التعبير المعاصر، ولا حاجة إلى القول بدلالة المضعف على الجعل والتصيير؛ لأن ذلك ليس من معاني فعَّل المضعف.[١]

_ "**خصوم ألدّاء، وأعداء ألِدّاء**" هذان التعبيران أجازتهما لجنة الألفاظ والأساليب، وأقرهما مجلس المجمع لكن المؤتمر لم يوافق عليهما؛ لأن كلمة " **أعداء**" لم ترد في المعاجم، ولم يرد في مادة اللدد مفرد يجيء جمعه على وزن أفعلاء؛ لأن اللدد لم يرد في اللغة وصفاً للعداوة، وإنما هو وصف لاشتداد الخصومة، ولا داعي لتكلف بناء من اللدد على وزن " **فعيل**" ليجمع على ألداء، فالفصيح أن يقال: خصوم لُدّ، أو ألدة، ولا يوصف بذلك الأعداء.[٢]

_" **بين فلان وفلان نسب أي مصاهرة**"، و" **فلان نسيب فلان أي صهره**" أجازت لجنة الألفاظ والأساليب هذا القول على رأي من يرى أن النسب يطلق على القرابة عموماً فلا مانع من إطلاقه على المصاهرة من باب التوسع والتعميم، ووافق مجلس المجمع على ذلك لكن المؤتمر لم يجزه؛ لأن جمهور اللغويين على أن النسب يختص بقرابة الدم والقربى في الرحم، وأما القرابة الزوجية، ومع أهل بيت المرأة فيطلق عليها المصاهرة، ولا داعي للخلط بين الأمرين.[٣]

_ " **تَوَفَّى فلان فهو مُتَوَفٍّ**" أجازت لجنة الألفاظ والأساليب هذا التعبير الشائع بين المعاصرين استناداً إلى قراءة وردت عن الإمام علي:﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ**﴾ بفتح الياء، ووجهها ابن جني وغيره على أن معنى "**تَوَفَّى**" استوفى أجله، ومعنى الآية: يتوفون أيامهم وآجالهم وأعمارهم، وقد تبع مجلس المجمع اللجنة في إجازة ذلك، لكن المؤتمر لم يوافق عليه، والصواب: جواز ذلك لما نقل عن السخاوي أنه قال بشأن قولهم: "**فلان المتوفى**" وأنت في فتح الفاء وكسرها بالخيار.[٤]

---

(١)انظر: الألفاظ والأساليب٢/١٢٧، ووقفة مع قرارات المجمع٥/٥٣.

(٢)انظر: الألفاظ والأساليب٢/٢٤٦وما بعدها.

(٣)المصدر السابق٢/٢٤٩وما بعدها.

(٤)المصدر السابق٢/٢٥٢.

المبحث الرابع

ملاحظ حول قرارات المجمع الخاصة باستعمالات المعاصرين

إن المتأمل في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة يلحظ أنها لم تأت على نمط واحد ، ولم تجر على طريقة واحدة فالواقع أن بعض قراراته جاءت خلوا من التعليل أو التوجيه، وهي قليلة بالنسبة لغيرها من القرارات التي اشتملت على التعليل أو التوجيه، وبعض قراراته يهتم ببيان أوجه الاستعمال الجائزة مع توجيهها وبعضها خرج عن المألوف من القواعد أو وضع قوانين جديدة مراعاة لاستعمالات المعاصرين، وفيما يلي بيان ذلك بذكر النماذج الموضحة:

أولاً: نماذج لقرارات خلت من التعليل والتوجيه:

_حول جواز قول الكتاب: "**العيد الخمسيني**"ونحوه، يقول القرار:"**ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ العقود عند النسب إليها وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب، فيقال:** "**هذا هو العيد الخمسيني**".[١]

_ حول تصحيح لفظ"**أقصوصة**" بمعنى القصة القصيرة، يقول القرار:"**شاعت كلمة " الأقصوصة" مفردا لأقاصيص في معنى القصة القصيرة، وترى اللجنة بعد البحث والدراسة أنها كلمة مقبولة على الرغم من أنها لفظة مولَّدة، وتوصي بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذي يستعملها المعاصرون فيه**".[٢]

_ حول جواز قول الكتاب: "**قلت له أن يفعل**"يقول القرار: "**عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجي) لتخطئة قول الكاتب مثلاً: " قلت له ان يفعل" ، والصواب في رأيه: " قلت له ليفعل" بلام الأمر أو قلت له يفعل مع جزم الفعل أو رفعه، واعتماده في ذلك على قول النحاة بمنع وقوع " أن" بعد لفظ القول، وترى اللجنة أن التعبير جائز لا حرج فيه على متحدث أو كاتب**".[٣]

---

(١)الألفاظ والأساليب ٧٩/١.

(٢)المصدر السابق ١٧٩/١.

(٣)المصدر السابق ١٤٦/١.

ثانيًا: نماذج لقرارات تصحح الاستعمال المعاصر مع التعليل:

_ تصحيح استعمال" **الهروب**" مصدراً لـ" **هرب**" ، يقول القرار: "**يذهب بعض الدارسين إلى تخطئة استعمال الهروب مصدرا لهرب على أساس أن هذا المصدر ليس من بين المصادر التي أثبتتها كتب اللغة لهذا الفعل، وترى اللجنة استنادا إلى النص على " الهروب" في أفعال ابن القطاع، وإلى إثبات صاحب المصباح له أن استعمال " الهروب" مصدرا ل" هرب" صحيح لا حرج فيه**".[١]

_ إجازة نحو قول الكتاب:" **هل هذا الأمر يعجبك؟**" ، يقول القرار:"**يجري على أقلام الكتاب مثل هذا التعبير : " هل الكذوب يصدق؟" بدخول "هل " على اسم مخبر عنه بجملة فعلية ، وجمهور النحاة على أن ذلك جائز في ضرورة الشعر على أنه جاء في الهمع(٧٧/٢) تجويز الكسائي دخول " هل" على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار، ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير**".[٢]

_ إجازة نحو قول الكتاب: "**هب أني فعلت كذا**" يقول القرار: "**يخطئ بعض العلماء إيراد "أن" ومعموليها بعد "هب" في نحو: " هب أني فعلت كذا" ويقولون: إن الصواب في مثله: هبني فعلت، وهب فعل يوصل بالضمير، وترى اللجنة أن التعبير بهذه الصورة صحيح لما يأتي:**

١_ لما نقله الشهاب الخفاجي عن ابن بري من أنه غير ممتنع إذا جعل " هب" بمعنى " احسب".

٢_ لما جاء في المغني من تصحيح وروده في قول القائل في المسألة المعروفة بالحجرية أو المشركة ، وقد ذكرت أيضا في اللسان في مادة "شرك".

٣_ ولأن " هب" من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، ومن المقرر أن هذه الأفعال تسد فيها "أن" ومعمولاها مسد المفعولين".[٣]

---

(١)الألفاظ والأساليب ٣٤/١.

(٢)المصدر السابق ٤٨/١.

(٣)المصدر السابق ٥٠/١.



ثالثـًا:نماذج لقرارات تصحح الاستعمال المعاصر مع التوجيه:

_ إجازة نحو قول القائل:"**كم ذا نصحتك**" يقول القرار:"**يذهب بعض الباحثين إلى تخطئة وقوع " ذا" بعد "كم" في نحو: "كم ذا نصحتك" وترى اللجنة أنه تعبير صحيح يوجه على أن "ذا" زائدة فيه استنادا إلى ما جاء في اللسان عن ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بـ "ذي" و"ذا" فتكون حشوا لا يعتد به**".(١)

_ إجازة نحو قول الكتاب: "**فعلت كذا رغما عنه**" يقول القرار: "**يستعمل الكتاب هذا التعبير : فعلت كذا رغم كذا أو رغما عن كذا ، والمسموع الفصيح في مثل هذا : فعلت كذا على الرغم من كذا أو برغم كذا، ويمكن أن يعلل استعمال " فعلت كذا رغم كذا " أو رغما عن كذا بأن " رغم" هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل أو منصوب على نزع الخافض، كذلك يمكن تعليل استعمال " عن " مكان " من " بأن الأولى تنوب مناب الأخرى، فإن " عن " توافق"من " وترادفها، وتكون بمعناها كما صرح بذلك النحاة**".(٢)

_ إجازة نحو قول الكتاب:"**عاش الأحداث**"يقول القرار:"**يستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير "عاش الأحداث" وقد درست اللجنة هذا التعبير وانتهت إلى أنه تعبير صحيح يقال لمن عاصر الأحداث سواء شارك فيها أم لم يشارك ، وأن توجيهه على تضمين " عاش" معنى " لابس"**".(٣)

رابعـًا: نماذج لقرارات تصحح الاستعمال وتجمع بين التعليل والتوجيه:

_ إجازة استعمال" **أنجب**" بمعنى ولد ، يقول القرار:"**يخطئ بعض الباحثين استعمال " أنجب" متعديـًا بنفسه بمعنى ولد ، وترى اللجنة جواز ذلك لما يأتي:**

١ _ وروده في الشعر العربي في قول حفص الأموي:

**أنجبه السوابق الكرام		من منجبات مالهن ذام**

---

(١)الألفاظ والأساليب ١/٣٨.

(٢)المصدر السابق ١/٤٥.

(٣)المصدر السابق ١/٨٥.





٢_ ورد في اللغة " نجُب" بضم الجيم، أي اتصف بالكرم والحسب، فإذا قلنا: " أنجب الرجل" بإدخال الهمزة على هذا الفعل صار متعديا ، وكان معناه ولد ولدا حسيبا كريما، ولا مانع بعد ذلك من أن يكون المراد : ولد ولدا مطلقا من باب تعميم الخاص".(١)

_ إجازة استعمال " **الصمود**" بمعنى الثبات مصدراً لصمد بمعنى ثبت ، يقول القرار:"**يخطِّئ بعض الباحثين استعمال "الصمود" بمعنى الثبات مصدراً لـ"صمد" بمعنى ثبت، بناء على، أن (صمد) مصدره الصمد، ومعناه: القصد، أو الصلابة. وقد درست اللجنة ذلك، وراجعت ما في القاموس، والمقاييس، وأيضاً ما ذكره ابن الأثير فوقفت على أن معنى "الثبات" غير بعيد من "الصلابة" التي هي أحد أصلي الصمد، كما أن الصمود ليس من الخطأ جعله مصدراً لصمد؛ لما ذكره ابن القطاع، ولأن الفُعُولَ مصدر قياسي لفَعَلَ اللازم المفتوح العين في بعض دلالاته".(٢)**

_ إجازة قول القائل: "**من على المنابر**"، يقول القرار:"**يُخطِّئ بعض النقاد نحو قول القائل: " من على المنابر"، متوهمين أن مثل هذا ممتنع؛ لامتناع دخول حرف الجر على حرف الجر، وقد بحثت اللجنة هذا، ثم انتهت إلى أن الأسلوب جائز لما يأتي:**

أولاً: أن (على) هنا اسم بمعنى فوق، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة، وفي مقدمتهم سيبويه.

ثانياً: وروده في شعر من يحتج بكلامه، مثل قول مزاحم العقيلي:

غدت من عليه بعد ما تَمَّ خِمْسُها　　تَصِلُّ، وعن قيض ببيداء مجهل".(٣)

خامسًا: نماذج لقرارات تبين الأوجه الجائزة في الاستعمال مع التوجيه:

_ بيان أوجه استعمال" **خاصة**" و" **خصوصًا**"، يقول القرار:"**درست اللجنة كلمتي (خاصة، وخصوصاً)، واستخلصت ما يأتي: نص بعض اللغويين على أن "خاصة" اسم مصدر، أو مصدر جاء على فاعلة كالعافية، وأن "خصوصاً" مصدر، ولهما في الاستعمال صور، منها:**

١- أحبّ الفاكهة وبخاصة العنبُ، وفي هذا ونحوه يرفع ما بعدها على أنه مبتدأ مؤخر.

---

(١)الألفاظ والأساليب ١/٣٣.

(٢)المصدر السابق ١/٣٥.

(٣)المصدر السابق ١/١٧٨.





٢- أُحبّ الفاكهة وخاصةً العنبَ، وفي مثل هذا تنصب "خاصة" على أنها مصدر قام مقام الفعل، وما بعدها مفعول به.

٣- أُحبّ الفاكهة خاصةً العنب (دون الواو) ونحو هذا تنصب فيه "خاصة" على أنها حال، وما بعدها مفعول به.

٤- أُحبّ الفاكهة وخصوصاً العنبَ، وفي هذا ومثله تنصب "خصوصاً" على أنها مصدر قائم مقام الفعل، وما بعدها مفعول به".(١)

_ حول قول الكتاب: " **فلان خطيبًا أعظم منه كاتبًا**"، يقول القرار: "**محمد خطيباً أعظم منه كاتباً" يستعمل الكاتبون هذا التعبير على ثلاث صور:**

١- محمد خطيباً أعظمُ منه كاتباً (بنصب الوصف، ورفع اسم التفضيل).

٢- محمد خطيبٌ أعظمُ منه كاتباً (برفع الاثنين).

٣- محمد خطيبٌ أعظمَ منه كاتباً (برفع الأول ونصب الثاني).

وترى اللجنة أن الصورة الأولى هي أفضل الصور الثلاث؛ لأنها أفصحها، وأبعدها من التكلف في التخريج والتأويل".(٢)

_ وجوه استعمال "**حسب**"، يقول القرار:"**قبضت عشرة فحسبُ، قبضت عشرة وحسبُ ، قبضت عشرة حسب، يستعمل الكاتبون لفظ "حسب" على هذه الصور الثلاث، وترى اللجنة أنها كلها صحيحة، وأن معنى (حسب) مع الفاء هو: لا غير، أما معناه مع الواو فلا يكون إلا بمعنى كاف، وكذلك يكون معناه إذا كان بغير فاء أو واو".**(٣)

---

(١)الألفاظ والأساليب١/١١.

(٢)المصدر السابق١/١٥١.

(٣)المصدر السابق١/٢١٣.





سادسًا: نماذج لقرارات خرجت عن المألوف في الاستعمال اللغوي:

_ جواز قول الكتاب:" **حضر حوالي عشرين طالبا**"، يقول القرار:"**بدأ الحفل حوالي الساعة السابعة مساءً،حضر حوالي عشرين طالباً ، في القاعة حوالي أربعين عضواً، يخَطِّئ بعض النقاد استعمال لفظ "حوالَيْ" في هذه المواطن وأمثالها ويقولون: إن الصواب فيها كلمة (زُهاء) أو كلمة (نحو)؛ لأن (حوالي) ظرف غير متصرف، ولا يستعمل إلا في المكان، وقد درست اللجنة هذا وناقشته من مختلف جهاته، ثم انتهت إلى ما يأتي:**

أولاً: إجازة استعمال (حوالي) في غير المكان.

ثانياً: إجازة الأمثلة المتقدمة ونحوها".[١]

_ حول دلالة الحرف "**عن**" في محدث الاستعمال، يقول القرار:"**يجري في الاستعمال مثل قولهم: تقرير عن مشكلة التعليم الأساسي، ومحاضرة عن تربية الأسماك، وحلقة إذاعية عن النقد الأدبي. ويلاحظ أن "عن" في هذه التعبيرات غير دالة على المجاوزة التي هي المعنى الأصلي للحرف في ظاهره، وقد استبان للجنة أن "عن" في هذه الاستعمالات ونحوها تدل على معنى الاتصال، والتعلق والارتباط، وقد نبه فقهاء اللغة إلى أن دلالة "عن" الأصلية على المجاوزة تتضمن معنى الإلصاق أو السببية أو الظرفية بمعنى "في" وقد فسرت بذلك شواهد من المنثور والمنظوم في فصيح الكلام، فلهذا ترى اللجنة إجازة أمثال تلك الاستعمالات".**[٢]

_حول تصويب كلمات مزيدة بالهمزة، مثل: عمل مربك، إشهار المزاد، هذا التصرف يُضيره، يقول القرار:"**يجري في استعمال الكُتَّاب قولهم: "عمل مربك"، وقولهم: "إشهار المزاد أو البيع"، وقولهم:" هذا التصرف يُضيره" بضم الياء، "وقد أضير في هذا الحادث"، وللناقد أن يتوقف في إجازة هذه الاستعمالات؛ لأن المسموع في أفعالها أنها ثلاثية متعدية بنفسها إلى المفعول، واللجنة لا ترى مانعاً من إجازتها على**

---

(١)الألفاظ والأساليب ١/١٠١، ١٠٢.

(٢)المصدر السابق ٢/١٩٥.





أساس أن "أفعله" بمعنى "فعَله" ورد منه في اللغة عشرات من الكلمات، وأن صيغة المزيد إنما عُدِل إليها لما فيها من الإسراع إلى إفادة التعدية، ومن قياسية مصادرها، ويُسْر الضبط لماضيها ومضارعها".(١)

سابعًا: نماذج لقرارات وضعت فيها قواعد حديثة تراعي استعمالات المعاصرين:

_ من نماذج ذلك ما ورد حول الاشتقاق من أسماء الأعيان وجعله قياسيًا، وللمجمع في ذلك قراران:

نص الأول:**"اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم".**(٢)

ونص الثاني:**"قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، كما أقر قواعد للاشتقاق من الجامد، واللجنة تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثلته في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربى على المائتين ترى التوسع في هذه الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقيد بالضرورة".**(٣)

_ قاعدة التعامل مع الأعلام المتتابعة، وقد اتخذ المجمع في ذلك قرارين:

أولهما: **"يجوز الوقوف بالسكون عند تتابع الأعلام في مثل: سافر محمدْ على حسنْ مع حذف "ابن" تيسيراً على القراء والكتاب، وتخلصا من صعوبة الإعراب".**(٤)

ونص الثاني:**"يجيز المجمع ما يجري على الألسنة من حذف " ابن" من الأعلام المتتابعة في مثل: سافر محمد علي حسن، وتضبط هذه الأعلام على أحد الوجهين الآتيين:**

١_ يعرب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة.

٢_ تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف".(٥)

---

(١)الألفاظ والأساليب٢/١٦٥.

(٢)مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما صـ١٦.

(٣)المصدر السابق صـ١٧.

(٤)المصدر السابق صـ٣٥.

(٥)المصدر السابق صـ٣٦.





_ القرارات التي وصلت بصيغ اسم الآلة القياسي إلى سبع صيغ، وهي ثلاثة قرارات فيما يلي بيانها:

القرار الأول: "**يصاغ قياسًا من الفعل الثلاثي اسم على وزن مِفْعَل ومفعال ومِفعلة للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ منه أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة**".

القرار الثاني: "**صيغة "فَعَّال" في العربية من صيغ المبالغة، واستعملت أيضا بمعنى النسب أو صاحب الحدث ، وعلى الأخص الحِرَف فقالوا: نجّار وخباز ونسّاك، ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل : زمانه أو مكانه أوآلته فقالوا: نهر جار ، ويوم صائم، وليل ساهر، وعيشة راضية، وعلى ذلك يكون استعمال صيغة "فَعَّالَة"**[١] **اسما للآلة استعمالاً عربيًا صحيحًا**".

القرار الثالث:"**أولاً: لا يقتصر على الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة، وما أقره المجمع قبلاً من إضافة صيغة " فَعَّالَة"**.

ثانيًا: يقتضي النظر في قياسية صيغ أخرى لاسم الآلة تقدير اعتبارين: أن يكون ما ورد من أمثلة الصيغ المراد قياسها عدداً غير قليل، وأن تكون هذه الصيغة مأنوسة في العصر الحديث بين المتكلمين في الدلالة على اسم الآلة، وتطبيقًا لهذا يضاف إلى الصيغ المقيسة لاسم الآلة ما يأتي:

١ _ فِعَال: مثل: إراث[٢]، وهي التي قال بعض القدماء بقياسها.

٢ _ فاعِلة: مثل: ساقية.

٣ _ فَاعُول: مثل: ساطور.وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ".[٣]

---

(١)مثل : ثلاجة، وغسالة.

(٢)اسم لما تورث به النار أي توقد، ومثله: لحاف وحزام وسقاء.

(٣)مجموعة القرارات العلمية صـ٤٦: ٤٨، وانظر: في أصول اللغة ١٩/١.



المبحث الخامس

حول أثر موقف المجمع من الاستعمالات المعاصرة

في اللغة العربية

قد تبين مما سبق أن موقف المجمع من الاستعمالات المعاصرة كان له أثر ظاهر يتعلق بالمفردات، وآخر يتعلق بالتراكيب، كما تبين لنا أن قرارات المجمع اعتمدت في تصحيح الاستعمالات المعاصرة علي التماس العلة تارة والتوجيه تارة أخري، واتجهت أحياناً إلي الخروج عن المألوف في الاستعمال العصري للغة أو وضع قواعد حديثة تراعي استعمالات المعاصرين.

وإن المتأمل في ذلك كله يدرك أن موقف المجمع من الاستعمالات المعاصرة قد عاد بالنفع الكثير علي اللغة العربية في تنميتها وتطويرها متناً وقاعدة، وسأرصد في هذا المبحث بعض مظاهر هذه التنمية.

أولاً: البت بشأن بعض المفردات والتراكيب والحكم بصحة استعمالها وإضافتها إلى اللغة.

وأمثلة ذلك كثيرة، فمن المفردات: **انعدم، وأنجب، واستجمع، واستعرض، واستقطب، واستعرض واستبين، ودعّم، وفلّس** وغيرها من الأفعال، **والهروب، والصمود، ورئيس، وملاك، وأقصوصة، ووقائع، ومليء، ومنتزه، ونوايا، وجدولة، ومنهجة، وبرمجة، وإرفاق، ومرفقات، ورصيد، وتوصيف، ومواصفات، ومديونية، وجاهزة، وتسيّب، وتطويع، وانضباط، ومنضدة، ومناورة،** وغيرها من الأسماء.

ومن التراكيب: **قد لا يكون، وفعلت كذا رغما عنه، وحدث هذا أثناء كذا، وهل هذا الأمر يعجبك؟، وجاءوا واحداً واحداً، وفعل هذا أكثر من واحد، وعاش الأحداث، وثار ضد الحكم، وحضر حوالَيْ عشرين، وقبل بالأمر، ومن علي المنابر، وسار عبر البحار، وحضر ما يقرب من عشرين، وأكرم الضيف بوصفي عربياً، ومدحه مدحا لا يفيه حقه، وتراوح الشيء بين كذا وكذا، وأدانت المحكمة فلاناً، وكلفت البناء مالاً كثيراً**، وغير ذلك من التراكيب التي استعملها المعاصرون، وقد تقدم تفصيل ذلك في المبحثين الأول والثاني.





ثانياً: الاتجاه إلي تكمله فروع أي مادة لغوية لم تذكر بقيتها في المعاجم.

لاحظ المجمعيون أن بعض مواد اللغة تنقصها بعض الأصول أو الفروع، وأن استعمال المعاصرين لهذه المواد يتطلب تكملة هذه المواد، ووضع ما تحتاجه وفقاً للمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، يقول الشيخ حسين والي عن هذه الظاهرة: " **قد يذكر اللغوي الكلمة التي من شأنها أن تشتق أو يشتق منها، ولا يذكر الأصل أو الفرع أو يقول مثلاً: كلمة كذا لا فعل لها أو المصدر ممات، أو لا تقل كذا، والفطن المستنبط لا يقف عند ذلك بل ينبعث للإحاطة بأسبابه وتوسيع البحث عنه، والنظر في الاشتقاق وأصول العربية، فإذا سلك هذا المنهج يري أن بعض المحظور يصير غير محظور، وأن الشيء قد يمنع من جهة ولا يمنع من جهة أخري، وأن هناك ما يقدَّر علي القياس ولا يتكلم به لوجود مانع، وأن هناك ما يؤتي به علي القياس ويتكلم به، وإن لم تتكلم به العرب لأنه لا مانع، وما قيس علي كلام العرب وسلم من موانع الاستعمال فهو من كلام العرب، وعلماء العربية لم يضعوا أصولهم لما سمع عن العرب، وإنما وضعوها لما لم يسمع**"[١] وقد ضرب أمثلة مختلفة لذلك ، ومما ذكره أن أهل اللغة أثبتوا مصادر دون أفعالها، وأفعالاً دون مصادرها، وتكلم النحويون في طائفة من ذلك، ورأوا أن ما لم يوضع يقدّر علي وفق أصولهم، وفي ذلك يقول: "**يري ابن جني أن العرب لم يتكلموا بفعل من الفوظ، والفوظ: الموت وخروج النفس، ويري أنهم لم يتكلموا بفعل من الأين كذلك، والأين: الإعياء، ولكنه جوّز التكلم بالأفعال التي وردت مصادرها دونها قياساً أي ما لم يكن مانع، وليس هنا مانع صرفي أو غيره كالإماتة، فيقال: فاظ الميت يفوظ، وأن الرجل يئين فيشتق الفعل غير الوارد من المصدر الوارد، ولكن ثبت أن العرب قالوا: فاظ الميت يفوظ فوظًا، وأن الرجل يئين أنيًا من الإعياء، فالفعل عند ابن جني قياس وعن غيره سماع**"[٢]، وذكر في بحثه أمثلة لما يكمل بالاشتقاق والقياس منها هذا المثال:" **في اللسان**: "**المَلَخ :التثني والتكسر وهو بفتحيتن**" **ويؤخذ من تفسير المَلَخ أنه مصدر اللازم، ويؤخذ من ضبط المَلَخ بفتحتين أن فعله كـ"فرح**"، ومنها هذا المثال:"**في اللسان**: "**حدرجه: أي فتله وأحكمه**" **وفي القاموس** "**نحو ذلك**" **فيقال: حدرجه يحدرجه حدرجة**".[٣]

وبناء علي ذلك اتخذ المجمع قراراً ينص علي أنه إذا لم تذكر من مادة لغوية في المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأخرى جاز لعلماء المجمع تكملة فروع تلك المادة اللغوية، ونص القرار علي قواعد تلك التكملة تستند إلي القواعد الصرفية المعتمدة.[٤]

---

(١)مجلة المجمع٢/١٩٦.

(٢)المصدر السابق صـ٢١٦.

(٣)المصدر السابق صـ٢٢٧.

(٤)انظر:مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ١٤.



ثالثًا: وضع الضوابط التي تحكم استعمالات المعاصرين فيما يؤدي إلي تنمية اللغة.

– ومن هذه الضوابط ما اتخذه المجمع من قرارات بشأن تعريب الألفاظ الأجنبية والمولَّدة، وله في ذلك أربعة قرارات:

الأول: "يجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة علي طريقة العرب في تعريبهم".[١]

الثاني: "يفضل اللفظ العربي علي المعرّب القديم إلا إذا اشتهر المعرّب".[٢]

الثالث: "ينطق بالاسم المعرب علي الصورة التي نطقت بها العرب".[٣]

الرابع: المولّد هو اللفظ الذي استعمله المولدون علي غير استعمال العرب وهو قسمان:

الأول: قسم جروا فيه علي أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربي سائغ.

الثاني:وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعرِّبه العرب، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره، وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج علي وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً، والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام.[٤]

_ومن هذه الضوابط ما وصفه المجمع من قواعد للاشتقاق من الاسم الجامد العربي، ومن الاسم المعرب، وهذا نص قراره في هذا الصدد:**"أولاً: في الاسم الجامد العربي: إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الجامد الثلاثي مجرده ومزيده فالباب فيه "نصر" ويُعَدَّى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية كالهمزة والتصنيف، أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه "ضرب" وفي كلتا الحالين يستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل تبعاً لما ورد من هذه المشتقات.**

ويشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي علي وزن "فَعْلَلَ" متعديًا، وعلي وزن "تفعلل" لازمًا وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال علي حسب القياس الصرفي.

ثانياً: في الاسم الجامد المعرّب: يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي علي وزن "فعّل" بالتشديد متعدياً، ولازمه:"تفعّل".

---

(١)انظر :مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ١٨٧.

(٢)المصدر السابق صـ١٨٨.

(٣)المصدر السابق صـ١٨٩.

(٤)المصدر السابق صـ١٢.



ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي علي وزن "فعلل" ولازمه "تفعلل" ، وفي جميع هذه المشتقات يقتصر علي الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع منه علي المجمع للنظر فيه".(١)

_ومن هذه الضوابط ما وصفه للنحت والتركيب وما بني علي توهم أصالة الحرف، يقول بشأن النحت:"**يجوز النحت عندما تلجيء إليه الضرورة العلمية**"، ويقول: "**النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديماً وحديثاً، ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته، ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة علي أن يراعي ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسمًا اشترط أن يكون علي وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان علي وزن فعلل أو تفعلل إلا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جريًا علي ما ورد من الكلمات المنحوتة**".(٢)

ويقول بشأن التركيب المزجي: "**المركب المزجي ضم كلمتين إحداهما إلي الأخري، وجعلها اسماً واحداً إعراباً وبناء سواء أ كانت الكلمتان عربيتين أم معربتين، ويكون ذلك في أعلام الأشخاص، وفي أعلام الأجناس، والظروف، والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية، ويجوز صوغ المركب المزجي في المصطلحات العلمية عند الضرورة، علي ألا يقبل منه إلا ما يقره المجمع**".(٣)

ويقول بشأن ما بني من الكلمات علي توهم أصالة الحرف الزائد:"**جرت بعض الكلمات العربية علي مبدأ توهم أصالة الحرف**" ويقول: "**رأت اللجنة في ضوء ما أثر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون، ودعمها المحدثون،ولهذا تري اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة علي توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول مما يستعمله المحدثون إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة**".(٤)

رابعًا: البت في قياسية أمور كانت قديماً مقصورة علي السماع .

---

(١)مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ١٩.

(٢)المصدر السابق صـ٢١، ٢٢.

(٣)المصدر السابق صـ٢٣.

(٤)المصدر السابق صـ٢٤، ٢٥.



_ومن أمثلة ذلك في النحو: قرار المجمع بشأن التضمين، ونصه:"**التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدي فعل آخر أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدية واللزوم ، ومجمع اللغة العربية يري أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة :**

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل علي ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملائمة التضمين للذوق العربي. ويوصي المجمع ألا يلجأ إلي التضمين إلا لغرض بلاغي".(١)

ومنها قراره بشأن النعت بالمصدر، ونصه: "**جاء النعت بالمصدر كثيراً في مثل: رجل صومٌ وعدل ورضا، ومع هذا يذهب النحاة إلي أنه مقصور علي السماع، وتري اللجنة_استناداً إلي ما ذهب إليه بعض المحققين_أن النعت بالمصدر مقيس قياساً مطرداً بالشروط التي ضبط بها ما سمع وهي:**

١_أن يكون مفرداً مذكراً. ٢- أن يكون مصدر ثلاثي أو بوزنه.

٣- ألا يكون ميمياً". (٢)

_ومن أمثلة ذلك في الصرف: قراره بقياسية مجيء "**فِعّيل**" للمبالغة، ونصه: "**في اللغة ألفاظ علي صيغة (فِعّيل) بكسر الفاء وتشديد العين من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة علي المبالغة وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي لازمًا كان أو متعديًا لفظ علي صيغة "فِعّيل" بكسر الفاء وتشديد العين لإفادة المبالغة**"(٣)، ومثله قراره باطراد صوغ "**فُعَلَة**" للدلالة علي الكثرة والمبالغة مثل: **ضُحكة، وسُعية، ودُعوة.**(٤)

ومن ذلك قراره بقياسية صوغ "**مَفْعلة**" للدلالة علي المكان الذي يكثر فيه الشيء، وفي ذلك يقول:"**تصاغ "مفعلة" قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان نحو: "مأسدة" أم من النبات نحو:"مبطخة" أم من الجماد نحو: "مذهبة"**، ويقول أيضاً: "**تصاغ**

---

(١)مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ٦.

(٢)المصدر السابق صـ١٠٨، وانظر: في أصول اللغة ٢/١٦٠.

(٣)مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ٥٢.

(٤)المصدر السابق صـ٥٣ .



"مفعلة" مما وسطه حرف علة من أسماء الأعيان بإجازة التصحيح، كما في "متوتة" و"مخوخة" من التوت والخوخ".[١]

خامسًا: إضافة قواعد في النحو أو التصريف تقتضيها الاستعمالات المعاصرة.

تقدم في المبحث الرابع ذكر نماذج لقرارات وضعت فيها قواعد حديثة تراعي استعمالات المعاصرين، واذكر هنا لمزيد من التوضيح في هذا المجال نموذجين للنحو وآخرين للصرف.

فمن القواعد النحوية التي اقتضتها الاستعمالات المعاصرة قرار المجمع بإدخال أل علي العدد المضاف دون المضاف إليه ونصه: "**يجوز إدخال "أل" علي العدد المضاف دون المضاف إليه، مثل: الخمسة كتب، والمائة صفحة، والثلاثمائة دينار، والألف كتاب استئناساً بورورد مثله في الحديث كما في صحيح البخاري، وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور، وإن عده الشهاب الخفاجي قبيحاً**".[٢]

ومنها قراره بجواز إضافة "حيث" إلي المفرد، ونصه: "**يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم: الكتاب رخيص من حيث ثمنه بجر "ثمن" والمعتمد من القواعد إضافة "حيث" إلي الجمل اسمية وفعلية، واللجنة تري إجازة إضافتها إلي الاسم المفرد وجره بعدها قياساً في ذلك علي أخواتها من الظروف المكانية، وأخذاً برأي الكسائي وما احتج به من الشعر، فيجوز أن يقال: بادر إلي حيث العمل الجاد، ولا تمار الحكم من حيث العدل، وعلي ذلك فإضافة "حيث" إلي الاسم المفرد بعدها سائغة قياساً واستعمالاً**".[٣]

ومن أمثلة ذلك في التصريف إجازة المجمع صياغة مصدر علي وزن "فُعال" أو"فَعَل" للدلالة علي الداء دون شروط، ونص القرار: "**بما أن الضرورة العلمية في وضع المصطلحات تقتضي استعمال صيغة "فَعَل" للداء يجاز اشتقاق"فُعال" و"فَعَل" للدلالة علي الداء سواء أو رد له فعل أم لم يرد**"، وكان قد سبقه قرار نصه:"**يقاس من "فَعَل" اللازم المفتوح العين مصدر علي وزن "فُعال" للدلالة علي المرض**".[٤]

---

(١)مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ٥٨، ٥٩.

(٢)المصدر السابق صـ١٦٩.

(٣)المصدر السابق صـ١٦١، وانظر: في أصول اللغة ٣٤/٤.

(٤)مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ١١٨، ١١٩.

ومن ذلك إجازة النسب إلي المثني علي لفظه في المصطلحات العلمية، ونص قرار المجمع في ذلك:"**ينسب بعض العلميين في المصطلحات العلمية إلي المثني علي لفظه دون رده إلي مفرده – كما تقضي بذلك القواعد السائدة – إيضاحاً للدلالة كما في (أذيناني) ويري المجمع إجازة ذلك تنظيراً له بالجمع، إذ أنه أقر من قبل أن ينسب إلي الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التمييز، علي أن يلزم المثني الألف في هذا التركيب؛ لأن الإعراب عندئذ يكون علي الياء، ذلك أن في المثني لغة تلزمه الألف في جميع الأحوال**".[(١)]

وبعد

فهذا ما تيسرت كتابته حول "**موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة**".

والحمد لله في البدء والختام﴿**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾.

وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين.

---

(١)مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ١٤١، وانظر: في أصول اللغة ٨٦/٣.

الخاتمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعد ،،،

فمن خلال هذا البحث تبرز النتائج الآتية:

١- أن علماء المجمع بذلوا جهوداً فى تتبع استعمالات المعاصرين من الكتاب والخطباء وغيرهم للمفردات والتراكيب للنظر فيما يتفق منها مع مقاييس العربية، وأثمرت جهودهم عن تصحيح قدر كبير وافر من هذه المفردات والتراكيب، واستبعاد ما لايتفق مع المقاييس العربية فى الاستعمال اللغوى.

٢_أن قرارات المجمع فى معظمها لم تكتف بالنص على صحة الاستعمال المعاصر، وإنما كانت تقرن ذلك بالتعليل أو التوجيه أو بيان الأوجه الجائزة فى الاستعمال.

٣_أن هذه القرارات اضطرت أحياناً إلى الخروج عن المألوف من القواعد لتصحيح الاستعمال المعاصر ،أواستحداث قاعدة يقتضيها وذلك أدى إلى توسيع دائرة القياس النحوى والصرفى، وإمداد اللغة بقواعد جديدة تسهم فى تنميتها، وجعلها مسايرة للتطور اللغوى.

٤_أن تتبع الاستعمالات المعاصرة فى المفردات والتراكيب كان حافزاً لعلماء المجمع لوضع ضوابط عامة تحكم ما يستجد من تلك المفردات والتراكيب بأقلام المعاصرين كضوابط النحت والتركيب والاشتقاق وغيرها، وذلك له أثره الكبير في تنمية اللغة وتطويرها وجعلها مواكبة لكل العصور.

هذا وبالله التوفيق ،،،،





ثبت المصادر

– الألفاظ والأساليب – الجزء الأول، إعداد محمد شوقي أمين ومصطفي حجازي، ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٩٧٧م .

– الألفاظ والأساليب – الجزء الثاني، إعداد محمد شوقي أمين ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

– التراث المجمعي وخمسين عاماً لإبراهيم الترزي – من مطبوعات المجمع .

– في أصول اللغة – الجزء الأول والثاني والثالث ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية أعوام ١٩٦٩م – ١٩٧٥م– ١٩٨٣م.

– في أصول اللغة – الجزء الرابع – ط مركز الحاسب الآلي بمجمع اللغة العربية سنة ٢٠٠٣م .

– كلية اللغة العربية بالقاهرة وثمانون عاماً في خدمة اللغة العربية وحمايتها – ط الأقصي للطباعة والتجارة والتوريدات.

– مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول والثاني، ط المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٣٥م ، ١٩٣٦م.

– مجمع اللغة العربية – دراسة تاريخية للدكتور / عبد المنعم الدسوقي ط الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٣م .

– مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً للدكتور/ شوقي ضيف – ط ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م – القاهرة.

– مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً – إخراج محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي – ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

– معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني ط مكتبة لبنان سنة ١٩٨٦م – بيروت.

– وقفة مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة للمؤلف ، خمسة أجزاء . ط الجريسي.



فهرس الموضوعات

والحمد لله في البدء والختام

وصلي الله وسلم علي سيدنا محمد أفضل صلاة وأزكي سلام.